الحزب الراديكالي الفرنسي والثورة الجزائرية

د. مصطفى عتيقة

جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)

bahdja.samira@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2018/03/15 **تاريخ القبول:** 2022/06/06

ملخص:

أصبح الحزب الراديكالي الذي ظهر سنة 1901 من طرف قومبيتة قوة ذات أهمية بفرنسا، حيث تبنى الحزب مبدأ الملكية الخاصة وفصل الدين عن الدولة، وخلال الحرب العالمية الثانية شارك العديد من مناضليه في المقاومة وتعاونوا مع الجنرال ديغول.خلال الثورة الجزائرية عينت حكومة الراديكالي إيدغارفور جاك سوستيل كحاكم عام، وفي سنة 1956 هي حكومة الجبهة الجمهورية والتي شكلت تحالفا ضم كل من "SFIO " ،"UDSR " والحزب الراديكالي والتي تبنت جملة إصلاحات اتجاه الجزائر. بخصوص المسألة الكولونيالية تبنى الحزب اتجاها ليبراليا إصلاحيا، وخاصة أن الجبهة الجمهورية تبنت سياسة التهدئة ولكن من خلال أندري موريس الذي أصبح وزيرا، اتجه الحزب نحو وسط اليسار. في شهر ماي 1958 ساهمت الأزمة الجزائرية في عودة ديغول إلى السلطة والذي اعترف في تصريح تلفزيوني يوم 16 سبتمبر 1959 عن حق الجزائريين في تقرير المصير.

الكلمات المفتاحية: الحزب الراديكالي؛ الجبهة الجمهورية؛ المسألة الكولونيالية؛ تقرير المصير الثورة الجزائرية.

Abstract:

The party radical founded in 1901 led by Gambetta and Clemenceau became vnnnnnan influential force in France, the Radical party upheld the principles of private property and secularism. During world war much of the militants participated in the Resistance and

cooperated with Generals de Gaulle. The government led by the radical Edgar Faure kept Soustelle on despite intense hostility from the settler lobby. In 1956 it was the republican front a coalition of the S.F.I.O, U.D.S.R and radicals which took up the reformist mantle over Algeria. On matters colonial the party had a pedigree as a liberal reformer. In practical terms the republican front's ideas were transformed into a three pronged policy - pacification. But with André Maurice remaining as minister its ideas continual to define policy as successive government, and the left wing of the party split off to form the centre-.In May 1958 the Algerian crisis brought down the Fourth republic and led to the return of de Gaulle, on 16 September 1959 in a televised De Gaulle recognized Algeria's right to self-determination.

keywords: Party radical; republican front; matters colonial; self determination; revolution Algerian.

مقدمة:

لقد تفاعلت مجموع الأحزاب السياسية الفرنسية بمختلف اتجاهاتها مع المسألة الوطنية الجزائرية في مرحلة الحركة الوطنية واستمر التفاعل طيلة الثورة التحريرية، وقد ارتبط ذلك بمتطلبات الدور السياسي لتلك الأحزاب في فرنسا والجزائر، ولكن نادرا ما استجابت التيارات والأحزاب الفرنسية إلى متطلبات الحركة الوطنية ثم مع واقع الثورة الجزائرية، ومع ذلك تبقى دراسة جوانب التأثير الحاصل بين المسألة الوطنية والمنظومة السياسية الفرنسية ذات أهمية، ذلك أن الحياة السياسية الفرنسية أثرت وتأثرت بالتطور الحاصل في الجزائر في مراحل مختلفة.

تحددت مواقف الأحزاب الفرنسية انطلاقا من معطيات تاريخية وأخرى سياسية فرضتها خصوصية المشهد السياسي الفرنسي وخاصة منذ سنة 1945 وإلى غاية 1962. وبالنسبة للحزب الراديكالي الفرنسي والذي طالما صنف على يسار الخريطة السياسية أصبح خلال الجمهورية الرابعة ثم الجمهورية الخامسة حزبا فقد تلاشت قوته بفعل عوامل عدة من ضمنها تطورات المسألة الجزائرية والتي أصبحت مسألة حاسمة في حياة السياسيين الفرنسيين، وبرامج الأحزاب الفرنسية.ذلك أن الموقف من الثورة الجزائرية جعل الحزب يتجه نحو وسط اليمين بسبب تيار كان شعاره صيانة الجزائر فرنسية.

1– موقف الحزب الراديكالي من المسألة الوطنية قبل اندلاع الثورة التحريرية: يعتبر "الحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي– الاشتراكي" المعروف بالحزب الراديكالي أقدم حزب سياسي فرنسي برز خلال الجمهورية الثالثة يوم 21 جوان 1901 بباريس، جسدته شخصيات بارزة، كلّ من قومبيتا "Gambetta" وكليمنصو "Clemenceau"، فهو حزب جمهوري مرتبط أكثر بالملكية الخاصة واللائكية، ولكنه عارض الملكية الجماعية التي نادى بها الماركسيون. كان الحزب من أنصار نظام جمركي حر، وهو عموما حزب وسط مهيأ للتحالف مع الاشتراكيين أو المحافظين، حيث صنف الراديكاليون مع بداية الجمهورية الثالثة ضمن اليسار ولكن مع انتشار الاشتراكيين أصبحوا ضمن التشكيلة السياسية. من الناحية السياسية طرحت الراديكالية رؤية للتنظيم الاجتماعي والإنساني على أساس أفضلية الفرد، وقد قامت الراديكالية على خمسة مبادئ: اللائكية، التضامن، الإنسانية التسامح، والعالمية.

والواقع أنّ البرنامج الذي تبناه الحزب في مؤتمر نانسي" Nancy" سنة 1907 جعله يصنف ضمن اليسار، وكذلك بمناسبة مؤتمر بو "Peau"سنة 1913. وتأكدت هذه العقيدة مع بداية العشرينات عندما أراد الحزب حجب اليمين عن السلطة وفصل الدين عن الدولة وكذلك الالتزام بسياسة خارجية تقوم على الاتحاد من أجل السلام.

خلال فترة بين الحربين، ضغط الحزب الراديكالي بقوة على الحياة السياسية الفرنسية حيث ترأس 13 حكومة من مجموع 42 حكومة توالت على السلطة، كما تميزت حياة الحزب الداخلية بالتناقضات بين هيريو وكايو"Caillaux"، ثم هيريو ودلاديه "Daladier" ورغم مشاركة الحزب في حكومة الجبهة الشعبية هو الذي وضع نهاية لها سنة 1938.

في مرحلة احتلال فرنسا كان العديد من الراديكاليين ضحية نظام فيشي الذي بحث عن مسؤولين عن الهزيمة من مجموع قدماء وزراء الجمهورية الثالثة، وبعد الحرب العالمية الثانية تراجع الحزب الراديكالي ذلك أن الأطروحات التي تناولها الحزب تجاوزها الزمن مثل الدعوة إلى صيانة دستور 1875، ومع ذلك شارك الحزب في السلطة خلال الفترة (1946–1951) ضمن القوة الثالثة مع الاشتراكيين والحركة الجمهورية الشعبية–MRP– كذلك خلال الفترة

(1951–1954) شارك الحزب في الحكومة وكانت الفترة قد تميزت بالصراع حول المجموعة الأوروبية"CED".

منذ مؤتمر ليون سنة 1946 تمركز الحزب الراديكالي أكثر وسط اليمين، الأمر الذي لم يستوعبه الراديكاليون التقدميين "radicaux progressistes" والذين ابتعدوا عن الحزب أمثال بيار كو "Pierre Cot" وبدأ ظهور ما يسمى بالراديكالية المجددة "néo–radicalisme" والتي اتجهت أكثر نحو اليمين ذات علاقة وطيدة برجال الأعمال والبنوك، كان من رموزها برناند لافاي "Bernard Lafay"[1]، وجون بول دافيد "Jean Paul David"، حيث انعكس التوجه الجديد للراديكالية على نشاط الفيدراليات في الجزائر، ذلك أن الحياة الحزبية للراديكاليين في الجزائر لم تنفصل عن واقع وتطور الحزب في فرنسا والعكس صحيح. فمنذ مشاركته في القوة الثالثة إلى جانب الاشتراكيين والحركة الجمهورية الشعبية حاول الحزب تحقيق أغلبية برلمانية، لذلك وطيلة سنة 1946 ظل الحزب وفيا لسياسة الإصلاحات في الجزائر ضمن مهمة مزدوجة تمثلت في مناهضة الأحزاب الماركسية ومناهضة النزعة الاستقلالية لدى الجزائريين، وانتهى إلى تحديد استراتيجية في هذا المجال، ففي شهر جانفي 1946 ركز مؤتمر الحزب لفيدرالية قسنطينة على إدماج الإطارات من الجزائريين في الوظيف العمومي بغية محاربة النزعة الاستقلالية، وسخر لهذا الغرض في دعايته جريدة الديمقراطية "Démocratie".

في شهر فيفري 1946 أشار تقرير المكتب الثاني بقسنطينة أن دعاية الانتخابات في الأوساط الأوروبية قد تراجعت باستثناء الحزب الراديكالي– الاشتراكي،الحزب الشيوعي والحزب الجمهوري الحر"PRL"[2]، كما تم تأييد فكرة إلحاق الجزائر ومنحها الاستقلال المالي في اجتماع فيدرالية الجزائر العاصمة المنعقد يوم 14 فيفري 1946، كما صادقت يوم 30 ماي 1946 على عريضة تنص على أن المساواة بين النواب الأوروبيين والنواب المسلمين غير مقبولة في جمعية محلية مع نص قرار السابع مارس 1944[3]. كذلك اجتمعت فيدرالية الحزب بوهران يوم 21 جويلية 1946 برئاسة قوندولف "Gandolphe" ومشاركة شخصيات عديدة لدراسة مسألة الحملة الانتخابية والمشاركة في مؤتمر الحزب الذي سينعقد

خلال الفترة (5 – 8 سبتمبر 1946)، وفي نفس السياق تمت الموافقة على حصول الأهالي على المواطنة الفرنسية ولكن ضمن فكرة الإدماج مما يستوجب إلغاء الحكومة العامة والمجالس الجزائرية، وحق الأهالي الجزائريين في جميع الحقوق السياسية والاجتماعية كما في المتربول، ولكن أيضا ضد فكرة حكومة أوبرلمان جزائري.

لم يتردد الراديكاليون في المشاركة إلى جانب الأحزاب الأخرى في وضع برامجهم بمناسبة انتخابات 10 نوفمبر 1946، أين قدم الحزب الراديكالي الفرنسي برنامجا مشتركا مع الحركة الجمهورية الشعبية والمستقلين من أجل مناهضة الأحزاب الماركسية، حيث طالب بصيانة الهيئتين الانتخابيتين وتكريس دستور للجزائر وفق روح أمرية مارس 1944 وتعزيز الاستقلالية الإدارية والمالية مع مراعاة الدفاع عن السيادة الفرنسية في الجزائر. والجدير بالملاحظة أن صيانة الهيئة الانتخابية المزدوجة هو خرق للبند 82 من دستور 1946 والذي اعتبر أن المواطنين الذين لا يجري عليهم القانون الفرنسي في الأحوال الشخصية يحافظون على أحوالهم الشخصية[4].

استرجع الراديكاليون الفرنسيون مكانتهم سنة 1947 وخاصة بعد تولي الراديكالي إيدوارد هيريو رئاسة الجمعية الوطنية، وتولي قاستون مونروفيل"Gaston Monnerville" رئاسة مجلس الجمهورية، وبمناسبة مناقشة مشروع قانون الجزائر– جويلية 1947– اقترح الراديكاليون استقلالية مالية في الميزانية على أن تشكل الجزائر مقاطعة فرنسية لما وراء البحر، مع تساوي المقاعد ولكن هذه المرة شريطة إلغاء أمرية 7 مارس 1944، حيث أثارت هذه السياسة انتقاد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عندما كتب فرحات عباس بتاريخ 5 أوت 1947 في جريدة المساواة "Egalité" مقالا ينتقد فيه السياسة الجزائرية للراديكاليين[5]، ذلك أن الإتحاد اعتبر أن حل المشكل الجزائري لا يوجد في إدماج مستحيل ولكن ضمن ارتقاء الجزائر إلى دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا. قدمت فيدرالية الحزب الراديكالي بالجزائر في شهر اكتوبر 1949 مشروعها بمناسبة مؤتمر "تولوز" الذي سينعقد خلال الفترة(17– 20 نوفمبر 1949) والذي تضمن مطالب اقتصادية لم تتعد فكرة الدفاع عن المنتجين الجزائريين، في هذه الفترة ترأس دانيال ماير مجموعة اجتماعات بفيدرالية

قسنطينة، بفليب فيل وسطيف ولكن جل حديثة كان عن السياسة الدولية. في وقت كان الاتحاد الدبمقراطي للبيان قد عقد مؤتمره بسطيف (16–17–19 سبتمبر 1949) والذي تضمن المطالبة بحل المجلس الجزائري والتطبيق الشامل للقانون وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وبعض الإصلاحات.

2– موقف الحزب الراديكالي في المتربول من الثورة الجزائرية: إلى غاية تجربة منداس فرانس ضمن الحزب الراديكالي كان الحزب يصنف على وسط اليسار، غير أن موقف الراديكاليين المنشقين بزعامة أندري موريس بشأن المشكل الجزائري جعل الحزب يتجه أكثر نحو اليمين، والواضح أن الموقف من المسألة الجزائرية ساهم بقدر كبير في اختبار هوية وإيديولوجية هذا الحزب، ومهما كانت التطلعات الإيديولوجية أوالتكتيكية لمختلف التيارات التي نتجت عن انقسام الحزب الراديكالي خلال الثورة الجزائرية، فقد حاولت تلك التيارات توظيف حرب الجزائر في الدعاية لأفكارها وترسيخ مكانة أحزابها.

أ– موقف الحزب الراديكالي من الثورة الجزائرية قبل انشقاق ليون –اكتوبر 1956:

لقد شكلت حكومة الراديكالي منداس فرانس عودة اليسار منذ سنة 1954 وإلى غاية شهر فيفري 1955 وقد أثارت هذه الأخيرة اليمين خاصة في شهر جويلية عندما تم تتويج السلام بالهند الصينية، وفي تونس تم وضع أسس السياسة التي ستقود فرنسا إلى الاعتراف بالاستقلال،كما ساهم منداس فرانس في حل الأزمات الخارجية من خلال اتفاقية لندن وباريس، ومراجعة الدستور، ولكن يبدو أن الحركة الجمهورية الشعبية –MRP– لن تغفر لمنداس فرانس بسبب الفشل في مجال سياسة "C.E.D" ، فحين آخذه الشيوعيون وقسم من أنصار ديغول بسبب إعادة تسليح ألمانيا. بعد اندلا ع الثورة التحريرية الجزائرية أعلن فرانس أن الجزائر هي فرنسا ولكنه حاول أن يعطي هذه الصياغة مفهوما يتماشى وجملة الإصلاحات حيث عين بالحكومة العامة الفرنسية الديغولي" جاك سوستيل" والذي أثار المعمرين بالجزائر كونه من اليسار.

خلال صائفة 1954 استقبل رئيس المجلس الراديكالي منداس فرانس مفوضية للمنتخبين المسلمين بالجزائر برئاسة فرحات عباس أين أكد فرانس تمسكه بتطبيق دستور الجزائر مع مراعاة صيانة مصالح الفرنسيين الأوروبيين[6]. وعلى عكس ما كان شائعا فإن منداس لم يكن لصالح سياسة التخلي عن ممتلكات ما وراء البحر حيث صرح بعد اندلاع الثورة التحريرية قائلا: "أعدؤنا هم بؤساء محرضون بواسطة دعاية، وعدونا هو البؤس" فأفكار منداس كانت قريبة من أفكار الراديكالية الكولونيالية التي مثلها خلال الجمهورية الثالثة كل من سارو "Sarraut" ودلاديه. إن رغبة منداس فرانس في تكريس إصلاحات سياسية وتغيير الأوضاع خاصة بتعيين جاك سوستيل حاكما عاما بدل روجي ليونار لكونه ليبراليا جعلت النائب الراديكالي بقسنطينة "روني ماير" يقود حملة ضده وكانت سياسة فرانس قائمة على فكرة الاختيار بين سياسة المصالحة أوسياسة القمع، وقد تلاشت ملامح هذه السياسة بفشل حكومته يوم 6 فيفري 1955.

لقد كانت أول مواجهة لدى الحزب الراديكالي بمناسبة انعقاد اللجنة التنفيذية (25–26 جانفي 1955) برئاسة مارتينو ديبلا "Martinaud–Deplat" بحضور زيتل "Zeittel" كممثل عن الجزائر[7]، وهي نفس الفترة التي تم فيها تعيين "جاك سوستيل" حاكما عاما للجزائر مما أثار حفيظة بعض الراديكاليين خاصة بينتون "Pinton "– نائب الرون– ونواب الحزب بالجزائر محرضين من طرف بورجو وروني ماير الذي انتقد مجموع السياسة الحكومية بما في ذلك تعيين سوستيل، واعتبر أن المفاوضات مع تونس ستعمل على تحريض الجزائريين.

لقدكانت حكومة منداس فرانس في حرج بسبب سياستها في شمال إفريقيا، وانتهى الأمر بسقوطها في شهر فيفري 1955، رغم أنها كانت مؤيدة من طرف الاشتراكيين وقسم من U.D.S.R ، فحين جاءت المعارضة من طرف M.R.P والمعتدلين. وخلال المؤتمر الاستثنائي للحزب المنعقد يوم 4 ماي 1955 تم التركيز على خطورة المشاكل الوطنية، وأنه في ظل تواضع دعاية الحزب لابد من مراجعة القانون الداخلي من أجل ديمقراطية حقيقية وكذلك الدعوة لمنح لجان الفيدراليات وسائل مؤثرة. وفي شهر نوفمبر 1955 تواجه منداس فرانس مع إيدغار فور وكان الأول مناصر لفكرة أن يكون الحزب حزب معارضة وتجديد

وقد عين كنائب الرئيس بفضل هذا الموقف، فحين سعى الثاني من أجل أن يكون حزب للتسيير، كما تم تبني توصية طالبت بتعديل حاسم في السياسة الجزائرية للحكومة[8]. إن العدد الذي بلغه التيار المنداسي (ارتقع من 30000 إلى 100 000) جعله في وضعية جيدة أمام الانتخابات التشريعية المنتظرة ، ولكن إقدام إيدغار فور على حل الجمعية الوطنية حال دون ذلك علما أن الحزب أقصى إيدغار فور مع بداية ديسمبر، وفي نفس الفترة وبمناسبة حملة الانتخابات التشريعية قام "مدني أحمد" مرشح الحزب الاشتراكي بتوزيع نشريات تدعو الناخبين الجزائريين للتصويت لصالح منداس فرانس وخاصة أن الحزب وبمناسبة الحملة الانتخابية دعى في برنامجه إلى تكريس السلام بالجزائر إلى جانب مطالب أخرى خاصة صيانة مكانة فرنسا الدولية، الدفاع عن الطبقات المتوسطة، عصرنة الزراعة، وقد حضي منداس بدعم الصحافة خاصة جريدة "l'Express" أين أدان جون دانيال "Jean Daniel" امتداد الحرب بالجزائر، ودعى ألبير كامي"Albert Camus" إلى مائدة مستديرة تضم كل الاتجاهات بما في ذلك جبهة التحرير الوطني[9].

يبدو أنه ليس كل مناضلي وإطارات الحزب الراديكالي ظلوا وفيين لمبادئ اليسار، وإذا كان منداس فرانس ومناصريه لم يبلغوا درجة مناهضة حرب الجزائر، فإن المنشقين عن الحزب بقيادة أندري موريس دافعوا وبقوة عن أطروحة "الجزائر فرنسية"، ولعل تتبع موقف الحزب من الثورة الجزائرية يبين لنا الجدل الذي تسببت فيه هذه الأخيرة. فبمناسبة انعقاد اللجنة التنفيذية الراديكالية يوم 16 جانفي 1956 تم الاهتمام بمسألتين الأولى خاصة بنظام الإقصاء داخل الحزب خاصة منذ شهر ديسمبر والذي مس إيدغار فور، برناند لفاي وفانسان بادي "Vincent Badie"، والثانية خاصة بسياسة وبرنامج الحزب، أما المسألة السياسية أثارت اضطرابات أقل وبالنسبة للجزائر اقترح الرئيس السابق للمجلس "منداس فرانس" أن تعمم إجراءات ديمقراطية تصبح ضرورية في الأوقات الصعبة من أجل تجنب حرب مدنية رغم ذلك فإن الاطلاع على التوصية النهائية يبين أنه لم يرد شيء محدد بشأن الجزائر، وكان الحديث عموما عن شمال افريقيا، حيث كانت توصيات الحزب الراديكالي قريبة من توصيات الاشتراكيين ببيتو الأخيرة، حيث اتجه الحزب الراديكالي نحو

وسط اليسار من أجل التحالف مع الاشتراكيين، ومع ذلك فإن الأغلبية في الحزب الراديكالي كانت هشة والإجماع يصعب تحقيقه.

ومع ذلك ظهر داخل الحزب مجموعة المنتخبين "le groupe des élus protestaires" من الجاكوبيين وهي مجموعة برلمانية ظهرت ضد السياسة الجزائرية لحكومة غي مولي وخاصة بعد أحداث 6 فيفري 1956. ويوم 17 جانفي 1956 اجتمع أربعون من البرلمانيين من النواب وأعضاء مجلس الجمهورية الراديكاليين بمقر وزارة الصناعة والتجارة حول "أندري موريس" من أجل دراسة وتقييم الوضع الذي أدت إليه قرارات لم يوافقوا عليها وكانت تلك بوادر انقسام سيعرفه الراديكاليون، وعموما فإن التقارب الذي فرضته الجبهة الجمهورية نتج عنه تقارب حول مشكل الجزائر بين الاشتراكيين والراديكاليين، وقد قدمت المجموعة الراديكالية والراديكالية– الاشتراكية برنامجها يوم 19 جانفي 1956، وفي سبيل تحقيق المصلحة الوطنية أكدت المجموعة إرادتها في العمل وفق برنامج حكومة الجبهة الجمهورية من أجل وضع سياسة حيوية للعدالة الاجتماعية والحرية، واعتبرت تسوية المشكل الجزائري أولوية تتحقق من خلال مجموع الإصلاحات السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية، وتجسيد انتخابات شفافة تتابع سياسة جزائرية منسجمة قادرة على ضمان الوجود الفرنسي في الجزائر، ورعاية المصالح الحيوية للمجموعة الفرنسية– الإسلامية.

اهتمت اللجنة التنفيذية الراديكالية في اجتماعها المنعقد يوم 1 مارس 1956 بالمسائل التنظيمية ودعاية الحزب ولكن لم يمنع ذلك النقاش السياسي، أين عبر عدد مهم من ممثلي التيار اليعقوبي وشباب راديكاليين عن رفضهم للسياسة المتبعة في الجزائر، ودعى منداس فرانس إلى ضرورة الاتحاد بين الحزب الراديكالي والاشتراكي، وذكر أن حل المشكل الجزائري لن يكون عسكريا فقط ولكنه يعتمد أيضا على اتفاق وتسوية سياسية ، كما تمت الإشارة إلى مسألة الوزراء الراديكاليين وعلاقتهم بالحزب.

منذ أواخر شهر فيفري 1956 تجلى الصراع بين منداس فرانس ولاكوست أين عارض النواب الراديكاليون الأكثر منداسية الإجراءات الحكومية وذلك خلال الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية للحزب، لقد دعم وزير الدولة الراديكالي دون تحفظ إرسال إمدادات

عسكرية لكنه اعتبر الإصلاحات التي أعلنها لاكوست رغم ضرورتها لكنها غير كافية لاحتواء الشرخ الذي حصل بين المجموعة الأوروبية والمسلمة في الجزائر وخاصة بعد أحداث 6 فيفري، ومع ذلك رفض منداس فرانس تغيير البرنامج الحكومي حتى يتفادى أي عمل من شأنه أن يقلب ضده معارضة فرنسيي الجزائر، ولم يجد بدا من تقديم استقالته وهو يدرك حينها نتائج ذلك داخل حزبه كما في حكومة قائمة على اتحاد الحزب الراديكالي والإشتراكي. وبمناسبة اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب الراديكالي في شهر مارس 1956 ناقش كل من هارنو "Hernu " و فلاكوز "Flacoz "سياسة الراديكاليين داخل الحكومة فيما يخص الجزائر، وكانت النتيجة أن تعارض السياسة الحكومية مع سياسة الحزب تستوجب انسحاب الوزراء الراديكاليين، رغم دعوة منداس فرانس إلى ضرورة التلاحم بين الحزب الراديكالي والاشتراكي[10] وهو ما يفسر تصويت حوالي "53" من النواب من مجموع 58 على قانون السلطات الخاصة الذي اقترحته الحكومة.

يوم 9 أفريل 1956 وضع مجلس الحكومة القرارات التي سيوافق عليها مجلس الوزراء يوم 11 أفريل، ويتعلق الأمر باستدعاء حوالي 70000 مجندا، حل المجلس الجزائري والذي اقتصر حتى هذا التاريخ على العنصر الأوروبي بعد أن قدم منتخبي الهيئة الثانية استقالتهم .إن الضغط الذي عان منه منداس فرانس من طرف يسار الحزب جعله ينظر إليه بدون رضى من طرف يمين الحزب، ومن أجل الحصول على دعم واسع وفعال اقترح البعض مجددا إعادة إدماج من تم إقصاؤهم، وقد اعتمدوا في الخارج على تشكيلات جديدة مثل الفيدرالية المستقلة للسان المشكلة بإيحاء المقصيين خاصة بارنارد لفاي ، إدغار فور، المشيخي"Laffargue" والذين تمنوا أن يضعوا الزعيم الراديكالي فرانس في موقف مساءلة بشأن سياسته التي تبناها في الجزائر وأجبروه أن يكون في موقف معارضة مع إدوارد هيريو الذي جاء يدعم شكليا سياسة غي مولي ولاكوست.

لقد كرست اللجنة التنفيذية مشاوراتها في المساء للمشاكل الجزائرية في وقت أثيرت فيه قضية إعادة إدماج المقصيين من طرف كورني "Cornu"– مشيخيCôtes–du– nord– والتي قطعت المناقشات، حيث تجلت المسألة الجزائرية بوضوح خلال النقاش لدى التيارين

الأساسين اللذين جسدا انقسام الحزب الراديكالي، أما الشباب الأتراك "Les jeunes Turcs" التحقوا بالمنبر ليشرحوا مخاوفهم من خلال "هارنو" والذي قال: "نحن لسنا مع فقدان الجزائر ولكن نريد اختيار أفضل الطرق من أجل البقاء في الجزائر وفي افريقيا،... لذلك نريد إصلاحات سياسية وتطهير الإدارة العليا من بعض العناصر"[(11)]، لقد أثارت هذه الاقتراحات احتجاجات داخل القاعة، نفس الانقسام حدث أين برر بورجيس مونري – وزير الدفاع الوطني– التوقيفات التي أمر بها، ليدون الوزير بذلك انقسام حزبه.

ب– انشقاق الحزب الراديكالي بسبب المشكل الجزائري:

لقد اتجهت جهود منداس فرانس إلى محاولة تجديد الحزب الراديكالي وقد التفت حوله دفاتر الجمهورية "les cahiers de la République" التي تأسست منذ ربيع 1956 بمشاركة كل من قابريل أردون "Gabriel Ardant" وجاك كايسر"Jacques Kayser" وشباب راديكالي أمثال بيار أفريل"Pierre Avril" وكلود نيكولي "Claude Nicolet". ولكن هذه الجهود اصطدمت بمحاولة الانشقاق والتي تجلت خاصة منذ مؤتمر ليون في أكتوبر 1956.

– **مؤتمر ليون وانشقاق الحزب الراديكالي:** خلال مؤتمر الحزب الراديكالي المنعقد بليون أيام 11– 14 أكتوبر 1956 تمت مناقشة مسألة النظام وأيضا مسألة الإدارة الجماعية، وكذا انشقاق الحزب الراديكالي أيام 13 و14 اكتوبر 1956 أي الحزب الجمهوري– الراديكالي والحزب الراديكالي– الاشتراكي، كما تم طرح المسألة الجزائرية والعلاقات مع الحزب الاشتراكي بقوة، وقد دافع كل من مورو جيافري "Moro Giafferi"– نائب السان– بورجيس مونوري وبيلار "Billéres "وبتفاوت أحيانا عن اقتراح دعم وصيانة الروابط مع الحزب الاشتراكي، فحين ذكر منداس فرانس بالحلول التي اقترحها من أجل تكريس الثقة بين المجموعتين بالجزائر، وأن حزبه ندم دائما على الإتحاد مع اليمين وهو يقصد"R.G.R" وأعلن أن الابتعاد عن الحزب الاشتراكي هو خطأ جسيم. فحين دافع بول أريقي بصفته ممثل الأقلية عن توصية مدعمة من طرف 21 فيدرالية، حيث ذكر أن الحزب الراديكالي– الاشتراكي واع بأهمية المشكل الجزائري في تحديد مستقبل فرنسا، كما أكد أنه لابد من

صيانة الروابط غير القابلة للزوال بين فرنسا والجزائر، واستبعاد إمكانية الانفصال لذلك رفض كل مفاوضات مع أولئك الذين أكدوا رغبتهم في الانفصال عن فرنسا، فضلا عن وضع الثقة في الوزراء الراديكاليين ودعوتهم لمواصلة جهودهم من أجل تحقيق اتحاد المجموعتين في الجزائر ضمن حالة من التوازن السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، ووجه أريقي تحية لضحايا الحرب من المسلمين والفرنسيين على حد السواء كما للجنود الفرنسيين وقادتهم[12].

لقد رفض المؤتمر اقتراح الأقلية، فحين تبنت اللجنة السياسية النص الذي عدل نوعا ما باقتراح من طرف بورجيس مونوري والذي قبله منداس فرانس، هذا القرار الأخير سيعلن عن الانشقاق الرسمي والذي سيصبح أكيدا بعد رفض هيريو دعم نشاط الأقلية ودعم منداس فرانس كنائب رئيس الحزب الراديكالي، وفي اجتماع لاحق أعلن أندري موريس أسباب قرار زملائه داخل قاعة المؤتمر ،كما أعلن هيريو أنه لا يريد أن يكون رئيس الحزب الراديكالي الممزق. لقد فقد الحزب العديد من الشخصيات خاصة "أندري موريس"، "هنري بورجو "، و"هنري كايل"، ويمكن تقدير عدد المناضلين المنشقين بحوالي 15000[13]. يبدو أنّ النقاش حول المسألة الجزائرية زاد من الهوة بين أنصار ومعارضي منداس فرانس، وكانت المفاجأة عندما حاول بيلار –وزير التربية الوطنية– استغلال الوضع لصالحه عندما دافع عن الحكومة، وكان من المفروض دعمه لمنداس، بسبب موقفه استبعد الخلاف مع الحزب الاشتراكي ولكن محاولة بيلار ستفشل في حال نجح منداس فرانس في تعبئة فيدراليات الحزب بشمال افريقيا لصالح توصيته حول الجزائر، وهي التوصية التي تستعيد في العديد من النقاط توصية الحزب الاشتراكي بليل، والتي يمكن تلخيصها في ضرورة تزامن الإجراءات السياسية والعسكرية والتأكيد على وسائل بلوغ المصالحة بين المجموعتين، أما نص التوصية الخاصة الجزائر والذي أودع لدى لجنة السياسة العامة من طرف الحزب الراديكالي وفيدراليات الجزائر فهو كالتالي: "الحزب الراديكالي يدافع عن سياسة هدفها تعزيز الروابط التي توحد فرنسا والجزائر". "استمرار هذه الروابط غير مرهون بالهيمنة العسكرية ولكن يعتمد على موافقة كل سكان الجزائر، في وقت تتعاظم فيه مخاطر الانفصال". "إن مشاركة

الحزب في مجهود عسكري ضخم لا تلغي وعيه بأهمية القرارات السياسية المجددة في تحقيق المصالحة الضرورية". " لابد كمهمة أولية وعاجلة تغيير الجو البسيكولوجي والذي يتعارض في الوقت الراهن ومحاولات المصالحة، فلابد من إعادة الأمل". "إن بلوغ حلول أصيلة للمشكل الجزائري لن يتحقق سوى بموافقة جميع سكان الجزائر،مع تفادي هيمنة مجموعة اثنيه على أخرى".

ج– موقف الحزب الراديكالي من الثورة الجزائرية منذ حكومة فيلكس غايار:

التزم منداس فرانس بقرار الاستقالة رغم مطالبة العديد من المناضلين بعودته، وقال هذا الأخير أنه لا يؤمن بنجاح تشكيلة سياسية جديدة مؤكدا معارضته الحتمية للسياسة الجزائرية الحالية قائلا: "أن المعركة تتواصل، ولن نخون مبادئنا وسنواصل المعركة من أجل الجمهورية والديمقراطية"[(14)]. وحول القانون الإطار، قال مارتينو ديبلا – عضو الحزب الراديكالي المنشق–:" كيف نؤكد كون جزائر تكون قطعة من فرنسا مع حرية في التسيير مرتبطة بهيئة تنفيذية محلية ومجالس خاصة بالمقاطعات"، هذا الرأي يعكس موقف زملائه السياسيين خاصة أندري موريس – وزير الدفاع الوطني – والذي أعلن أن النقاش بخصوص الهيئة الموحدة سيظل مفتوحا.

نجح الراديكالي فيلكس غايار في رئاسة المجلس الجديد، ورغم هذا النجاح ظلت هناك أحداث داخلية وخارجية من شأنها أن تجدد الصراعات بين الأحزاب المشكلة لأغلبية الحكومة الجديدة، فالجزائر التي وضعت في المرتبة الثانية خلال الأزمة ما زالت تثير الاهتمام "الإرهاب" في شمال افريقيا والذي طال باريس أيضا، وانقسام الرأي العام داخل الأحزاب نفسها سواء فيما يخص التعذيب أوحول وساطة رئيس الجمهورية التونسية أوملك المغرب فضلا عن التسليم السريع للسلاح الانجليزي والأمريكي بتونس، هوتصدع حقيقي لميثاق الأطلسي، لكن الصعوبات الدبلوماسية هيأت للوضعية البرلمانية.

مع بداية شهر نوفمبر 1957 وجد غايار نفسه في وضعية مشابهة لبورجيس مونوري بعد سقوط حكومة غي مولي لكن غايار سعى إلى برنامج بناء من أجل الدفاع الجمهوري مفضلا على ما يبدو صيغة "الاتحاد الوطني" كما اتخذ الحزب الراديكالي موقفا بمناسبتين

فاللجنة المشتركة وبالإجماع شجعت غايار الذي حاول دائما تفادي النزاعات الداخلية التي عرفها الحزب، ويبدو أن منداس فرانس وزملائه السياسيين لم يريدوا إزعاج غايار رغم أن الكثير منهم يرغبون في رحيل لاكوست من الجزائر، كما تأكدت الردود الإيجابية لمجموعات الوسط (RGR, RDA,UDSR)، بالنسبة للمستقلين كانوا راضين بفكرة استبعاد حكومة ذات اتجاه اشتراكي الأمر الذي تأكد في اجتماعهم يوم 3 نوفمبر 1957، وهو نفس يوم اجتماع الحزب الاشتراكي وكذلك M.R.P، وعموما حضيت الحكومة الجديدة بموافقة ثلاثية من طرف المعتدلين، الحركة الجمهورية الشعبية والحزب الاشتراكي، والجديد في التشكيلة الوزارية الجديدة هو دخول المستقلين و M.R.P والذين ظلوا مبعدين منذ 2 جانفي 1956، فحين ظلت وزارة الجزائر بيد روبيرلاكوست.

في تصريح التنصيب الذي قدمه غايار حول الجزائر، وفي رده خاصة على المستقلين القلقين بشأن تصاعد "الإرهاب" الشمال الإفريقي في المتروبول أكد ضرورة التصويت على نصوص السلطات الخاصة في شكلها الحالي ثم مر للمسائل المالية والاقتصادية مصرحا: "من الصعب تقدير كم كلفتنا حرب الجزائر، وفكروا كم سيكلف فرنسا فقدانها للجزائر؟ ونفى اتخاذ المسؤولية ليس فقط بحكم الخسائر المادية ولكن كذلك بحكم الآثار المعنوية على الأمة، هذا التصريح نال رضى أوساط اليمين، الوسط واليسار، ويبدو أن غايار حظي بموافقة الجمعية الوطنية من خلال 337 صوتا مقابل 173 وحوالي 20 من المتغيبين، حيث جاء الرفض من طرف الشيوعيين، البوجاديين و12 نائبا من تيار منداس فرانس.

– مؤتمر الراديكاليين باسترسبورغ "Strasbourg":

في وسط اليسار سيكون مؤتمر الراديكاليين الذي حظي باهتمام الملاحظين السياسيين، وافتتح يوم 22 نوفمبر 1957 حيث ارتكز جدول الأعمال على إدارة الحزب ومشكل الجزائر، إذ طرحت أولا مسألة إدارة الحزب لما كان منداس فرانس قد فقد منصب نائب الرئيس، ولم يقبل دلاديه شغل منصب الرئيس إلا بشكل مؤقت، ويبدو أن المؤتمر أجل لمرات عديدة بسبب الأزمة الوزارية، كما نلاحظ ظهور تيار لدى مناضلين ظلوا خارج النزاعات الأخيرة أمثال مونرفيل، سارو وروش "Roche" من أجل تدعيم الإدارة بصيغة "المشاركة" والتي تسمح لكل التيارات السياسية بالمشاركة. ولكن مناقشة السياسة الجزائرية

كانت أكثر حدة، فلجنة السياسة العامة تشاورت مطولاحول نص قدمه بفلابراغ "Valabrégue"، والذي اقترح وساطة الرباط وتونس من أجل تسوية الشؤون الفرنسية في شمال إفريقيا وتشكيل مجموعة فرنسية – افريقية، حيث سبق وأن دعم منداس فرانس فلابراغ بشأن القانون الإطار، أين النصوص المحضرة كانت موجهة لإرضاء العناصر المختلفة بالجزائر، فلا بد أولا من تطبيق دستور 1947، وقد دافع فرانس عن فكرة فيدرالية فرنسية– مغربية. أما النص الثاني والذي قدمه هنري لافوراست "Henri Laforest" دعمته فيدراليات الجنوب الغربي أين تجسدت اقتراحات الحكومة ، حيث حظي تيار المنداسيين بنجاح أولي من خلال التصويت[15]، لكن المواجهة الأخيرة تجسدت في جلسة علنية يوم 24 نوفمبر 1957 بعد مناضرة بين منداس فرانس وغايار حيث صرح منداس فرانس: "عوض الحديث عن وعود جديدة طبقوا الوعود القديمة" مشيرا إلى قانون الجزائر لسنة 1947، فحين دافع غايار على القانون الإطار أين تعهد بذلك أمام البرلمان مشيرا إلى موقف الحكومة اتجاه ما منح مؤخرا لتونس والمغرب، وذكر غايار أنه لابد خلال هذا المؤتمر تقرير الرغبة في استقلال الجزائر أو التوجه نحو تطور ليبرالي ضمن الإطار الفرنسي، فحين صرح منداس فرانس: "لا بد من دعوة البلد إلى اقتصاد الحرب".

ومن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذا المؤتمر هو أن نجاح منداس فرانس كان وهميا أكثر منه حقيقيا ذلك أن المجموعة البرلمانية لم تأخذ كثيرا بعين الاعتبار كما في السابق قرارات المؤتمر، كما أن تجديد عهدة أعضاء المكتب أعطى أغلبية ضعيفة للتيار المناهض لمنداس فرانس حيث ضم المكتب حوالي 19 عضوا مناهضا لمنداس فرانس و7 منداسيا، وعليه أصبح من الصعب على أغلبية المناضلين الذين صوتوا لصالح نص فلابراغ تمرير هذا الأخير، كما يمكن ملاحظة عنف جريدة برقية تولوز" La dépêche de Toulouse" – لسان حال فيدراليات الجنوب الغربي–، والتي تحدثت عن المؤتمر العديم الجدوى. وقد طال الصراع حتى فيدراليات الحزب عندما استطاع شارل هارنو من الجاكوبين أي جناح اليسار في الحزب الراديكالي– أن يحصل على تأييد 600 نائبا في فيدرالية القطاع السادس بباريس فالتوصية أدانت موقف البرلمانيين والوزراء الراديكاليين[16].

د– موقف الحزب الراديكالي من الثورة على عهد الجمهورية الخامسة:

لقد تراجع الحزب الراديكالي في ظل الجمهورية الخامسة رغم أنه سجل مشاركة متميزة في مختلف الحكومات الفرنسية طيلة الفترة (1947–1958)، حيث ساهمت المسألة الجزائرية من ضمن عوامل أخرى في الانقسامات الداخلية التي تجلت منذ أن حاول منداس فرانس تجديد الحزب وتزويده بإطارات شابة ضمن محاولة تطهير إيديولوجيته لكنه اصطدم في ديسمبر 1955 مع إيدغار فور ثم مع أندري موريس سنة 1956. لقد استمر انقسام الحزب الراديكالي أمام سياسة ديغول الجزائرية حيث استخدم فيلكس غايار رئيس الحزب (1958–1961) سياسة الدعم مع النقد، ذلك أنه أيد سياسة تقرير المصير لكنه أدان فكرة تحقيق السلام بأي ثمن، كذلك انقسمت المجموعة البرلمانية الراديكالية منذ أحداث 13 ماي 1958 أين الأغلبية بقيادة فيلكس غايار وموريس فور أيدت السياسة الديغولية، فحين مناصري منداس فرانس مدعمين ببعض المنخبين أمثال جون بايلي" Jean Baylet" موريس بورجيس مونوري، وأندري ملروسلي "André Marosselli" رفضوا تلك السياسة. وقد أدى الانقسام إلى التراجع في انتخابات اكتوبر 1958.

لقد حاول الحزب أن يجعل من سياسته الجزائرية وسيلة للتعويض عن التراجع الذي شهده، حيث عبر المؤتمرون خلال المؤتمر الوطني المنعقد في شهر جوان 1959 عن وعيهم أنه من المستحيل وضع حد لحرب الجزائر بالسلاح وضرورة التسوية السياسية، وأن الجزائر الجديدة لابد أن تتشكل ضمن الثقة المتبادلة بين جميع سكانها مع ضرورة استغلال كل الفرص من أجل وقف النار الذي لن يوقف المفاوضات حول القانون المستقبلي للجزائر كما تم إعادة انتخاب فيلكس غايار كرئيس للحزب. لم يتردد بعض المناضلين في دعم السياسة الجزائرية للجنرال ديغول، حيث اعتبر موريس فور بمناسبة انعقاد اللجنة التنفيذية للحزب يوم 14 ديسمبر 1959 أنه في حال فشل ديغول في حل المشكل الجزائري لا أحد غيره يستطيع ذلك.

لقد استمرت الانقسامات الداخلية لدى الحزب الراديكالي بسبب المشكل الجزائري، ففي شهر جوان 1960 وقع بورجيس مونوري وهنري لافوراست على بيان اليسار من أجل

إبقاء الجزائر ضمن الجمهورية الفرنسية فحين اعتبر روني بيلار أن الاستقلال لا يمكن تجنبه. وفي هذه الفترة كان ديغول قد توجه يوم 14 جوان 1960 بخطاب إلى الثوار الجزائريين من أجل الدخول في مفاوضات، وقد استجابت الحكومة الجزائرية المؤقتة وانطلقت المفاوضات يوم 25 جوان 1960 في مولان الفرنسية، ولكن هذه المفاوضات باءت بالفشل.

رغم أن الحزب الراديكالي اتخذ قرارا بشأن تأييد سياسة تقرير المصير وبمناسبة الاستفتاء حول تقرير المصير يوم 8 جانفي 1961 دعت الأغلبية من أجل التصويت بلا ولكن هذه الأخيرة جمعت بشكل متناقض الذين آخذا ديغول بحجة تضييع الوقت في التفاوض مع ج ت و أمثال أوغست بينتون "Auguste Pinton" على عكس بورجيس مونوري الذي طالب أن ترفق المفاوضات بامتيازات. وجدير بالذكر التعرض إلى مواقف بعض الراديكاليين المعتدلين أمثال قاستون منونروفيل والذي أيد ديغول رغم أنه وجد في بعض مواقفه أثر للبونابرتية قد يثير قلق مناشدي الجمهورية، وخلال الاستفتاء حاول دون جدوى التأثير على أغلبية الحزب حيث صوتت اللجنة التنفيذية المجتمعة يوم 21 ديسمبر 1960 وبعد جدل مضطرب أجمعت على "لا" للاستفتاء، من خلال 1200 صوتا مقابل 620 بمناسبة انعقاد مؤتم روايون "Royan "في شهر سبتمبر 1961 – أين فقد فيلكس غايار الرئاسة–، تبنى الحزب إستراتيجية تعتمد على الاعتماد على الناخبين بدل العقيدة ، وفي تقرير باتريك بروكا "Patrice Brocas" تحدث عن "الفشل الكامل" للسياسة الجزائرية للحكومة وخيانة روح مشروع 16 سبتمبر 1959.

خاتمة:

رغم حضور المسألة الجزائرية في مناقشات الحزب الراديكالي الفرنسي عبر المجالس الوطنية، اللجان المديرة، لم يتجدد الحزب بشأن عقيدته حول المشكل الجزائري، ورغم الانقسام الذي شهده الحزب بين تيار محافظ وآخر مجدد بشأن المسألة الجزائرية لم يطور الحزب سياسة تستجيب والطموحات الوطنية الجزائرية، وظل شأنه شأن الأحزاب الفرنسية التي ظلت متمسكة بإيجاد حلول للمشكل الجزائري ضمن الإطار الفرنسي.

الهوامش والإحالات:

(1)– برناند لافاي: ولد يوم 8 سبتمبر 1903 بـ Malakoff – السان– وتوفي يوم 13 فيفري 1977 و هو دكتور في الطب و رجل سياسي، انتخب سنة 1945 ضمن المجلس البلدي لباريس، وأعيد انتخابه سنة 1948 في مجلس الشيوخ، أصبح كاتب دولة للشؤون الاقتصادية في حكومة جوزيف لانيال (1953–1954)، أمين عام للمركز الجمهوري (1960–1968)، وزير الصحة والسكان في حكومة إيدغار فور (فيفري 1955– فيفري 1956).

(2)– عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثانية 1936– 1945، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 422.

(3)– المرجع نفسه، ص 425.

(4)– فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، منشورات ANEP، 2005، ص 185.

(5)- Jaques Vallette, La France et l'Afrique du Nord de 1914 à 1942 , Sedes, Paris ,1994,p. 82.

(6)- Oran républicain n 5975,27 janvier 1955,p6.

(7)- l'Année politique 1955, p 14.

(8)- Jean Lacouture, Pierre Mendés France, Edition du Seuil, paris 1981, p. 401.

(9)- Oran républicain, n 6320, 5 Mars 1956, p. 1.

(10)- l'Année politique1956,Op.,Cit, p.46.

(11)- Echo d'Alger, 23 octobre 1956.

(12)- Marcel Ruby, Un siècle de radicalisme, Press universitaire, Septentrion, 2004, p. 165.

(13)- l'Année politique 1957, p.68 .

(14)- Phillip Reclus, La république impatientes :le club des Jacobins,1951-1958,publication de la Sorbonne,1987,p 152.

(15)- Jean Thomas Nordmann, Histoire des radicaux, 1820-1973, La table ronde, 1974, p.427.

(16)-Serge Berstein et Pierre Milza,Histoire de la France au xx e siècle,vol 1 ;1900-1930,paris,Ed Perrin ;2009 ;p608.